

عن جدوى استخدام العمل العربي بدلا عن العمال اليهود في الكيان الصهيوني، وخاصة في الفترة التي اعقبت مباشرة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ووقوع احتياطي العمل العربي الضخم، المحروم من وسائل الانتاج الخاصة به، تحت السيطرة الصهيونية، نورد ما ذكرته صحيفة هآرتس في عام ١٩٦٩ عن هذا الموضوع: «اعتاد العمال اليهود على تلقي ٨٥ ليرة اسرائيلية مقابل جني طن واحد من الشمندر السكري، بينما يتلقى عمال المناطق المحتلة مسا بين ٢٢ - ٢٤ ليرة اسرائيلية مقابل جني ٣٥ طن من الشمندر السكري» (٤)

في هذه الحالة يكون من الطبيعي أن يلجأ الانسان الذي تسييره قوانين الاقتصاد وحوافز الربح، ولا يحسب حسابات استراتيجية وعسكرية، الى استخدام اكبر عدد ممكن من عمال المناطق المحتلة واقل عدد ممكن من العمال اليهود. وهكذا نشأ وضع في السنوات الاولى للاحتلال وصفته صحيفة يديعوت احرونوت على النحو التالي: «نحو نصف العمال الزراعيين في منطقة عسقلان [المجاورة لقطاع غزة] وعمال صناعة الاغذية في نفس المنطقة هم عمال من قطاع غزة». وفي بعض بيانات الحمضيات الواقعة في المنطقة تبلغ نسبة عمال قطاع غزة نحو ٧٠٪» (٥) وفي عام ١٩٧٦ ذكر المعلق الاقتصادي لجريدة جيروزاليم بوست موشيه اتر بان العمال العرب يشكلون نحو نصف العمال غير المهرة العاملين في الصناعة وجميع العاملين بأجر في الزراعة. وذلك بالإضافة الى سيطرتهم على عدد من الخدمات التي تتطلب عملا شاقا مثل الكراجات والفنادق. ونبه موشيه اتر الى المخاطر السياسية المترتبة على تقلص دور العمال اليهود في قطاعات الانتاج وتزايد دور العمال العرب» (٦)

وإذا استثنينا الاحصاءات الرسمية، التي تبذل كل جهد ممكن لاختفاء الحقائق، فاننا نجد اعترافات الصحفيين الاسرائيليين، واستنتاجاتهم الايديولوجية والسياسية والاجتماعية والصهيونية، على الشكل التالي: «اننا نرى حيثما توجهنا ان هناك فروع عمل كاملة او جزءا كبيرا منها، لم تعد موجودة بين يدي عمال يهود» (٧) هذا في صحيفة ناطقة باسم حزب المبادم الاشتراكي الصهيوني. ان هذا الوضع، من وجهة نظر الصحيفة الاشتراكية يلغي الادعاءات الاشتراكية، ولا يبقي سوى الجانب الصهيوني من «عقيدة» الحزب. فبدون عمال يشتغلون في الزراعة والصناعة والبناء، لا تعود هناك مبررات لوجود حزب عمالي، ولا تعود هناك فروق بين الحزب الاشتراكي العلماني والحزب القومي المتدين. وبالتالي لا يعود هناك اساس لتمسك الاحزاب العمالية بالحكم.

اما صحيفة دافار الناطقة بلسان الهستدروت (اتحاد العمال) فتشير الى الاضرار الاقتصادية الناتجة عن الاستخدام الواسع للعمال العرب، وما يرافق هذا الاستخدام من تقلص في عدد اليهود العاملين في قطاعات الانتاج: «نتيجة